فَصْلٌ في ما، وَلا، وَلاتَ، وَإن المُشَبَّهاتِ بِلَيْسَ[(1)]

١٥٨ ـ إعْمالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «ما» دونَ «إنْ» مَعَ بَقا النَّفْي وَتَرْتيبِ زُكِنْ[(٢)]

١٥٩ ـ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ او ظَرْفٍ كَـ«ما بي أَنْتَ مَعْنيًّا» أجازَ العُلَما[(٣)]

تقدَّمَ في أول باب «كان» وأخواتِها أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلى أفعالٍ وَحروفٍ، وسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر

---

(1) قال الأشموني ١/ ٣٨٨: إنما شُبِّهت هذه بـ«ليس» في العمل؛ لمشابهتها إيّاها في المعنى، وإنما أُفردت عن باب «كان»؛ لأنها حروفٌ وتلك أفعال.

وحشَّى عليه الصبان بقوله: قوله: لمشابهتها إياها في المعنى، وهو النفي، والمثبِتُ لإعمالها عمل «ليس» هو الاستقراء، وتلك المشابهةُ علةُ إعمال العرب إيّاها عمل «ليس».

(٢) «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله: «أعملت» الآتي، وإعمال مضاف، و«ليس» قصد لفظه: مضاف إليه «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء تاء التأنيث «ما» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من«ما» ودون مضاف، وقوله: «إن» قصد لفظه: مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضاً، ومع مضاف، و«بقا» مقصور من ممدود للضرورة: مضاف إليه، وبقا مضاف، و«النفي» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترتيب، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب، وحاصل البيت: أعملت ما النافية إعمال ليس، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة، وحال كون نفيها باقياً، وكون اسمها مقدماً على خبرها.

(٣) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: «أجاز» الآتي، وسبق مضاف، و«حرف» مضاف إليه، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف، ما: نافية حجازية «بي» جار ومجرور متعلق بقوله: «معنيًّا» الآتي «أنت» اسم ما «معنيًّا» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهرة «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضرورة: فاعل أجاز.

وحاصل البيت: وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما، بشرط أن يكون ذلك المعمول جارًّا ومجروراً أو ظرفاً، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وذلك نحو «ما بي أنت معنيًّا» أصله ما أنت معنيًّا بي، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم، ومعنيّ: هو الوصف من «عُني فلان بفلان» ـ بالبناء للمجهول ـ إذا اهتم بأمره.

المصنِّفُ في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً يعملُ عَمَلَ «كان» وهو: ما، ولا، ولَاتَ، وإنْ.

أما «ما» **فلغةُ بني تميم أنها لا تعملُ شيئاً**، فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيدٌ: مرفوع بالابتداء، وقائم خبرُه، ولا عَمَلَ لـ«ما» في شيءٍ منهما، وذلك لأنَّ «ما» حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخوله على الاسم، نحو: «ما زيدٌ قائمٌ» وعلى الفعل، نحو: «ما يقومُ زيدٌ» وما لا يختصُّ فحقُّه ألَّا يعمل، **ولغةُ أهلِ الحجاز**(1) إعمالُها كعملِ «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحالِ عندَ الإطلاق، فيَرفعون بها الاسمَ وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيدٌ قائماً» قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وقال الشاعر: [الكامل]

ش٧٥ - أَبْنَاؤها مُتَكَنِّفونَ أَباهُمُ ... حَنِقو الصُّدورِ وَما هُمُ أَوْلَادَها(٢)

لكنْ لا تعملُ عندَهم إلا بشروطٍ ستَّة، ذكر المصنِّفُ منها أربعة:

الأول: ألَّا يُزادَ بعدَها «إنْ» فإنْ زيدَتْ بَطَلَ عملُها(3)، نحو: «ما إنْ زَيدٌ قائمٌ» برفع

---

(1) وإليهم نُسِبَت فسُمّيت «ما» الحجازية.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قولُه:

وأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجيُوشُ إليكُمُ أقوادَهَا

اللغة: «النذير» المُعلِمُ الذي يخوِّف القوم بما يدهمهم من عدوٍّ ونحوه «بحرَّة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادَها» جمع قَوْد، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي: أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد «متكنفون» أي: قد احتاطوا به والتفوا حوله، ويروى: «متكنفوا آبائهم» بالإضافة.

الإعراب: «**أبناؤها**» أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه «**متكنفون**» خبر المبتدأ «**أباهم**» أبا: مفعول به لقوله: «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «**حنقو**» خبر ثان، وحنقو مضاف، و«**الصدور**» مضاف إليه «**وما**» نافية حجازية «**هم**» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «**أولادها**» أولاد: خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف، وها: ضمير الحرَّة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلًا، ونصب خبرها لفظًا، وذلك لغة أهل الحجاز.

(3) إذا كانت «ما» الحجازية تعمل عمل «ليس» فنقضُ عملها بـ«إنْ» الزائدة سببُه أن «إن» الزائدة لا تأتي عَقِبَ «ليس» أصلاً! فإذا أُعمِلت «ما» المتلوّة بـ«إنْ» الزائدة امتَنَع تشبيهُها بـ«ليس».

قائم، ولا يجوز نصبُه، وأجازَ ذلك بعضُهم(١).

الثاني: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلَّا، نحو: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ»، فلا يجوزُ نصب «قائم» وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقولِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩] خلافاً لمِنْ أجازَه(٢).

الثالث: ألَّا يتقدَّمَ خبرها على اسمِها وهو غيرُ ظَرْفٍ ولا جارٍّ ومجرور، فإنْ تقدَّمَ وجَبَ رفعُه، نحو: «ما قائمٌ زيدٌ» فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف(٣).

---

(١) أجاز يعقوب بن السكِّيت إعمال «ما» عملَ ليس مع زيادة «إن» بعدها، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

بَنِي غُدانَةَ مَا إنْ أنتُمُ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيفًا ولكِن أنتُمُ الخَزَفُ

وزعم أن الرواية بالنصب، وأن «ما» نافية و«أنتم» اسمها و«ذهبًا» خبرها، وجمهور العلماء يروونه: «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما»، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإنا لا نسلم أن «إن» زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما.

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه ـ وتبعه الشَّلوبين ـ إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وَمَا الدَّهرُ إلَّا مَنجَنُونًا بأهلِه ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلا مُعَذَّبَا

فزعم أن «ما» نافية، و«الدهر» اسمها، و«منجنونًا» خبرها، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك، و«صاحب الحاجات» اسمها، و«معذبًا» خبرها، وبقول الشاعر:

وَمَا حَقُّ الذِي يَعثُو نَهارًا ... وَيَسرِقُ لَيلَهُ إلَّا نَكَالا

فما: نافية، وحق: اسمها، ونكالاً: خبرها، وقد جاء به منصوبًا مع كونه مسبوقًا بإلا.

وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد، ويؤولونها.

فمما أوَّلوا به البيت الأول أن «منجنونًا» مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنونًا، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك قوله: «معذبا» في الشطر الثاني، أي: وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبًا، وبعضهم يقول: منجنونًا: مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف، ومعذبًا ليس اسم مفعول، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب، فهو أيضًا مفعول مطلق لفعل محذوف، ونكالاً في البيت الثاني اسم مصدر؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبًا، أي: تعذيبًا، وما حق الذي يفسد إلا يُنكَّل به نكالاً، أي تنكيلاً، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاث.

(٣) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال «ما» إعمالَ «ليس» مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فأصبَحُوا قَد أعَادَ الله نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُم قُرَيشٌ وإذ مَا مِثلهمْ بَشَرُ

=

لشبهه به[1]، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه[2]، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شَبَه اقتضى عمومَ المنع».

٦٦١ - وإنْ بِهِ سُمِّيَ أوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[٣]

أي: **إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي**، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كَشَرَاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعَلَمية وشبه العُجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

٦٦٢ - وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكَرِبَا»[٤]

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو: «مَعدِ يكَرِب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكَربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكَرب»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

---

(1) سراويل: اسم أعجميٌّ على رأي الزجّاج، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»؛ كما يرى المبرّد، ولعلَّ الأشبَهَ الأول؛ إذ إنَّ في الفارسية «سروال» فبَنَتْها العرب على ما لا ينصرفُ من كلامها.

(2) نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه. «أوضح المسالك» ٣/ ٣٦٨.

(٣) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جارًّا أو مجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًّا بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف، والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٤) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف، و«مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو؛ ونحو مضاف، و«معديكرب» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم.

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا[١]

أي: **كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً وفيه ألف ونون** زائدتان: كغطفَانَ، وأصْبَهَانَ، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[٢][3].

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[٤]

٦٦٥ ـ فوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أو سَقَرْ أَوْ زَيْدِ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ[٥]

---

(١) «**كذاك**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**حاوي**» مبتدأ مؤخر، وحاوي مضاف، و«**زائدي**» مضاف إليه، وزائدي مضاف، و«**فعلانا**» مضاف إليه «**كغطفان**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «**وكأصبهانا**» معطوف على كغطفان.

(٢) سواء أكان مفتوح الأول، مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

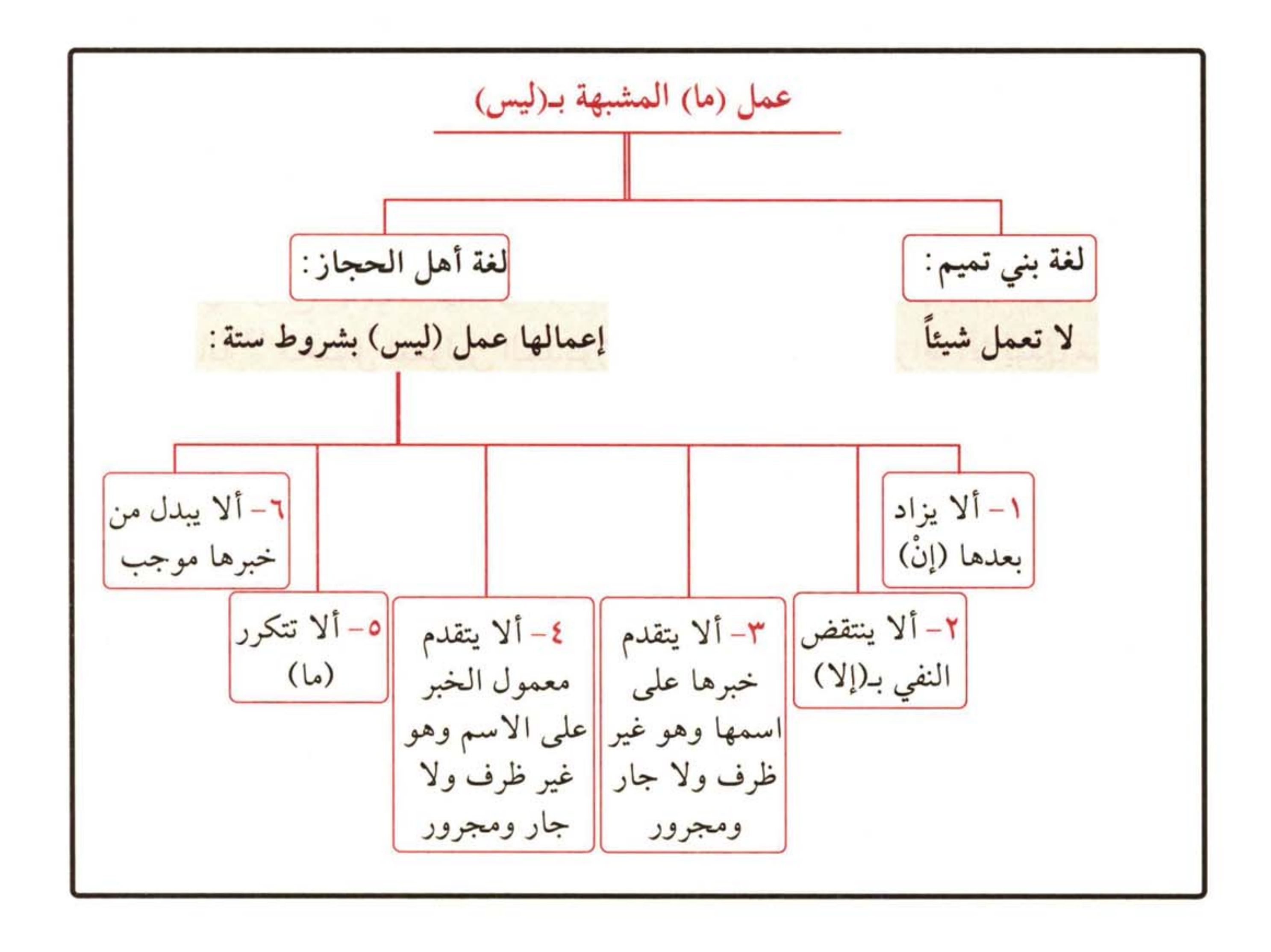
(3) وتلتبس بعضُ الأسماء ويختلف فيها القول مثل «حسان»، و«عفان»، و«حيّان»، و«سمان» فإن كانت من الحُسن، والعَفَنِ، والحين، والسمن، فنونُها أصليةٌ لا تُمنَعُ من الصرف، وإن كانت من الحسّ (وهو القطع)، والعفة، والحياة، والسّم، فنونُها زائدة وتُمنَعُ!

وسبيل معرفة الزيادة من الأصلية النظر في الجَمْع، أو المصدر، أو المؤنَّث، فما وُجدَ له ما يدلُّ على أحد الاحتمالَين ترجَّحَ به.

(٤) «**كذا**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**مؤنث**» مبتدأ مؤخر «**بهاء**» جار ومجرور متعلق بمؤنث «**مطلقا**» حال من الضمير المستكن في الخبر «**وشرط**» مبتدأ، وشرط مضاف، و«**منع**» مضاف إليه، ومنع مضاف، و«**العار**» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «**كونه**» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «**ارتقى**» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٥) «**فوق**» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف، و«**الثلاث**» مضاف إليه «**أو**» عاطفة «**كجور**» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «**أو سقر**» معطوف على جور «**أو زيد**» معطوف على جور أيضاً «**اسم**» حال من زيد، واسم مضاف، و«**امرأة**» مضاف إليه «**لا**» عاطفة «**اسم ذكر**» معطوف بـ«لا» على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

واختلفَ شُرَّاحُ «الكتابِ» فيما يَرجعُ إليه قوله: «استوتِ اللغتان» فقال قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبل «إلَّا» والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ«ما» فيه، فاستَوتِ اللغتانِ في أنه مرفوعٌ، وهؤلاءِ هُمُ الَّذينَ شَرَطوا في إعمالِ «ما» ألَّا يُبْدَلَ من خبرِها موجَبٌ. وقال قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسم الواقع بعد «إلَّا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً[1]، سواءٌ جعلتَ «ما» حجازية أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألَّا يُبْدَل من خبرها موجَب، وتوجيهُ كلٍّ من القولين وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يَليقُ بهذا المختصر.



(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد، بل يجوز في «شيء» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين، الأول: الاستثناء، سواء أعملتَ «ما» أم أهملتَها. الثاني: على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون «ما» عاملة. و أما الرفع فعلى أحد وجهين: الأول: أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شيء لا يعبأ به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون «ما» عاملة أو مهملة. والثاني: أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون «ما» مهملة.

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطوفٍ بِلكِنْ أَو بِبَلْ   مِنْ بَعْدِ مَنْصوبٍ بِما الْزَمْ حَيْثُ حَلْ(١)

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطِفٌ فلا يخلو: إما أنْ يكونَ مُقْتَضياً للإيجاب، أولا.

فإنْ كانَ مقتضياً للإيجاب(2)، تعيَّن رَفْعُ الاسْمِ الواقع بعده، وذلك نحو: «بَلْ، وَلَكِنْ» فتقول: «ما زَيْدٌ قائماً لَكِنْ قاعِدٌ» أو «بَلْ قاعِدٌ»، فيجبُ رفعُ الاسمِ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: «لكن هو قاعدٌ، وبَلْ هو قاعِدٌ» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»، لأنَّ «ما» لا تعملُ في الموجَبِ.

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوِها ـ جاز النَّصبُ والرفْعُ، والمختار النَّصبُ، نحو: «ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً» ويجوزُ الرفع، فتقول: «وَلَا قاعِدٌ» وهو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: «ولا هو قاعدٌ».

ففُهِمَ مِنْ تَخصيصِ المصنِّف وُجوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الاسمُ بعدَ «بَلْ، ولَكِنْ» أنه لا يجبُ الرفعُ بعدَ غيرهما.

١٦١ ـ وَبَعْدَ ما وَلَيْسَ جَرَّ البا الخَبَرْ   وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كانَ قَدْ يُجَرْ(٣)

---

(١) «ورفع» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «الزم» الآتي، ورفع مضاف، و«معطوف» مضاف إليه «بلكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله: «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع، وبعد مضاف، و«منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم مبني على الضم في محل نصب «حل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها.

(2) أراد بقوله: مقتضياً للإيجاب: أن «ما» نافية، و«لكِنْ» و«بل» للاستدراك، والإضرابِ، وهي تنقض حكم النفي في «ما»؛ فتقتضي بإيجاب معنى الكلام.

انظر معاني هذين الحرفين في باب أحرف العطف من هذا الكتاب.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «جر» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضاً: معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضرورة: فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجر» الآتي، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه «ونفي» معطوف على لا، ونفي مضاف، و«كان» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر.

تُزادُ الباءُ كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ «ما» بكونها حجازيةً، خلافاً لقوم، بل تزادُ بعدَها وبعدَ التميميَّة[١]، وقد نقل سيبويهِ والفرَّاءُ رحمَهُما الله تعالى زيادةَ الباء بعد «ما» عن بني تميم، فلا التفاتَ إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجودٌ في أشعارِهم[٢].

وقد اضطرب رأيُ الفارِسيِّ في ذلك، فمرَّةً قال: لا تُزادُ الباءُ إلا بعد الحجازية، ومرَّةً قال: تُزادُ في الخبر المنفي.

وقَدْ ورَدَتْ زيادةُ الباءِ قليلاً في خبرِ «لا» كقوله: [الطويل]

ش٧٦ ـ فكُنْ لي شَفيعاً يومَ لا ذو شَفاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قاربِ[٣]

---

(١) قال الناظم في «شرح الكافية» ـ كما نقل السيوطي في «البهجة» ص١١١ ـ: لأن الباء دخلت لكونِ الخبر منفيّاً، لا لكونه منصوباً. يدلُّ على ذلك دخولها في «لم أكُ بقائمٍ» وامتناع دخولها في نحو «كنت قائماً».

(٢) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس، والفرزدق تميمي، كما قلنا لك آنفاً (ص٢٤٩):

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

ثم إنَّ الباء قد دخلت في خبر «ما» غيرِ العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبُو مَالِكٍ ... بِوَاهٍ ولاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهْ

فأبو مالك: مبتدأ، ولا عمل لـ«ما» فيه؛ لكونه قد جاء مسبوقًا بإن الزائدة بعد ما، وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ ـ وهو قوله: «بواه» ـ فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

(٣) البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأشْهَدُ أنَّ اللهَ لا شَيءَ غَيرُهُ ... وأنّكَ مَأمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ

وأَنَّكَ أدنَى المرسَلينَ وسيلةً ... إلى اللهِ يا ابنَ الأكرمينَ الأَطايبِ

فَمُرنَا بمَا يأتِيكَ يَا خيرَ مُرسَلٍ ... وإن كَانَ فِيمَا جِئتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شِقِّ النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله: «شفيعًا» الآتي «شفيعاً» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله: شفيعًا «لا» نافية =

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ«لَمْ» كقوله: [الطويل]

ش٧٧ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأيْدي إِلَى الزَّادِ لم أَكُنْ ... بِأَعجَلِهِم إذْ أجشَعُ القَومِ أَعْجَلُ(١)

= تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و«**شفاعة**» مضاف إليه «**بمغن**» الباء زائدة، مغن: خبر لا، وهو اسم فاعل ـ فعله متعد ـ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«**فتيلاً**» مفعوله «**عن سواد**» جار ومجرور متعلق بمغن «**ابن**» صفة لسواد، وابن مضاف، و«**قارب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية، كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

(١) البيت للشَّنفرَى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُم ... فإنِّي إلى قَومٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجِدِّ في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رَقدتكم «فإني إلى قوم سواكم . . . إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لَخليق بأن يزهِّدني في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع، بالتحريك: أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «**إن**» شرطية «**مُدَّتْ**» مدَّ: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التأنيث «**الأيدي**» نائب فاعل لمد «**إلى الزاد**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مدت» السابق «**لم**» حرف نفي وجزم وقلب «**أكن**» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**بأعجلهم**» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف، والضمير مضاف إليه «**إذ**» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حينئذ حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله: «أعجل» السابق، و«**أجشع**» مبتدأ، وأجشع مضاف، و«**القوم**» مضاف إليه «**أعجل**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم.

واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله: «نفي كان» نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه «التسهيل»: وبعد نفي فعل ناسخ. لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

١٦٢ ـ في النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كلَيْسَ «لا» وَقَدْ تَلي «لاتَ» و«إنْ» ذا العَمَلا[١]

١٦٣ ـ وَما لِـ«لاتَ» في سِوَى حينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذي الرَّفْعِ فَشا والعَكْسُ قَلّ[٢]

تَقَدَّمَ أنَّ الحروفَ العامِلَةَ عملَ «ليس» أربعةٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما»، وذكَرَ هنا «لا» و«لاتَ» و«إنْ».

أمَّا «لا» فمذهَبُ الحجازيين إعمالُها عَمَلَ «ليس»[3]، ومَذْهَبُ تميم إهمالها[٤]، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروطٍ ثلاثة[٥]:

---

(١) «في النكرات» جار ومجرور متعلق بقوله: «أعملت» الآتي «أعملت» أعمل: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفة لموصوف محذوف، والتقدير: إعمالاً مماثلاً إعمال ليس «لا» قصد لفظه: نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلي» فعل مضارع «لات» فاعل تلي «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول به لتلي «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة، وتقدير البيت: أعملت في النكرات «لا» إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس، وقد تلي لات وإنْ هذا العمل.

(٢) «ما» نافية «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «عمل» الآتي، و«سوى» مضاف، و«حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «حذف ذي الرفع» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو العكس. وتقدير البيت: وما للات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير، والعكس ـ وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع ـ قليل.

(3) وتُسمّى «لا» الحجازية، و«لا» النافية للوحدة تمييزاً لها عن «لا» النافية للجنس.

وقد منعَ إعمالَها قومٌ منهم المبرد والفراء، وقد نزل القرآن بإعمالها كما في قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

(٤) قال أبو حيان: «لم يصرِّح أحد بأن إعمال «لا» عملَ ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحبُ «المُغْرِب» ناصر المطرِّزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها وغيرهم يعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ، وفي «البسيط»: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٥) **وبقي من شروط إعمال «لا» عملَ «ليس» شرطان:**

أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصًّا؛ فإن كانت لنفي الجنس نصًّا، عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافًا ولا شبيهًا به.

والشرط الثاني: ألا يتقدَّم معمول الخبر على اسمها، فإنْ تقدَّم، نحو: «لا عندك رجل مقيم ولا امرأة» أُهملت.

أحدها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتين، نحو: «لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ»، ومنه قولُه:

[الطويل]

ش٧٨ ـ تعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقيا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقيا[١]

وقولُه: [الطويل]

ش٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحِبٌ غَيْرَ خاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالكُماةِ حَصينا[٢]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تعزَّ» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ والواقي والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك وتسلَّ عنه، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «**تعز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**فلا**» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «**شيء**» اسمها «**على الأرض**» جار ومجرور متعلق بقوله: «باقيا» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف صفة لشيء «**باقيا**» خبر لا «**ولا**» نافية «**وزر**» اسمها «**مما**» من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «واقيا» الآتي «**قضى الله**» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله، و«**واقيا**» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقيًا، ولا وزر واقيًا» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان. هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجَّاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئًا في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكورًا أبدًا، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعًا؛ فالخبر مذكور فيه، فكان ذكره ردًّا لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه ردًّا لما زعمه الأخفش.

(٢) هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جِنّي ولم ينسبه إلى قائل؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: «بوئت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلاً، أي: أسكنه إياه «الكماة» جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعُدَد الحرب، ويلبسوا الدِّرع والبَيضة والمِغفَر وغيرهن؛ لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لأنهم قتلوا كثيرًا من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات؛ فهم يتحرَّزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غِرَّة.

الإعراب: «**نصرتك**» فعل وفاعل ومفعول به «**إذ**» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «**لا**» نافية تعمل عمل ليس «**صاحب**» اسمها «**غير**» خبر لا، وغير مضاف، و«**خاذل**» مضاف إليه «**فبوئت**» الفاء عاطفة، =

وزعمَ بعضُهم(1) أنها قد تعملُ في المعرفة، وأنشد للنابغة: [الطويل]

ش٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها ... تَـوَلَّـت وَبَـقَّـتْ حـاجَـتـي فـي فُـؤاديـا
وَحَلَّت سَـوادَ الـقَـلْبِ لا أَنـا بـاغـياً ... سِـواهـا وَلا عَـنْ حُـبِّـهـا مُـتَـراخـيـا(٢)

= بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوئ «**حصنًا**» مفعول ثان «**بالكماة**» جار ومجرور، جعله العيني متعلقًا بقوله: «نصرتك» في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله: «**حصينًا**» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصينًا» نعت لقوله: «حصنًا» السابق.

الشاهد فيه: قوله: «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل «لا» مثل عمل «ليس» فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضًا كالبيت السابق ردٌّ لمذهبي الأخفش والزجّاج.

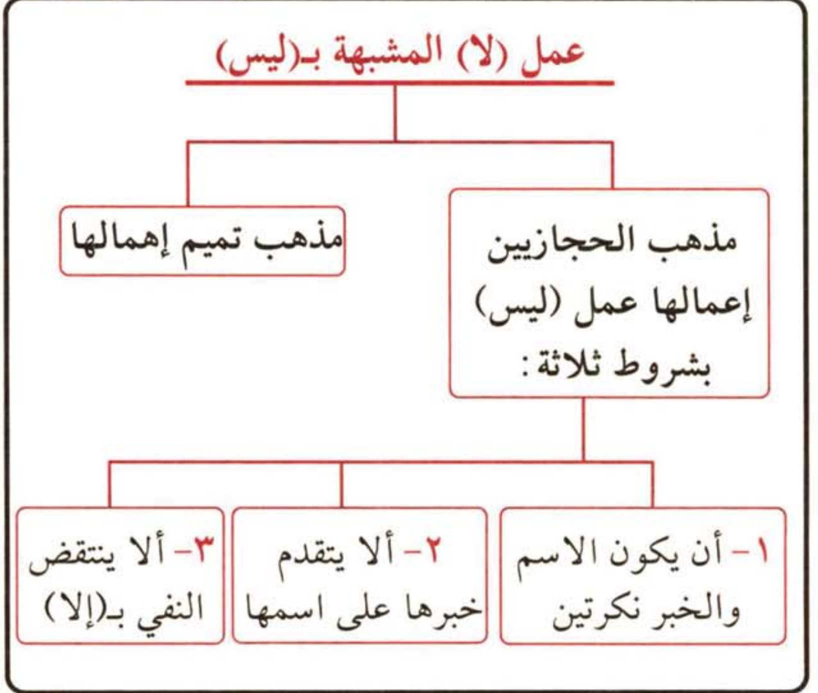
(1) ممن أجاز ذلك وزَعَمهُ الناظمُ في «شرح التسهيل» موافقاً ابنَ جنّي، ذكر ذلك السيوطي في «البهجة» ص١١٢.

(٢) البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود ـ بتثليث الواو ـ المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقَّت حاجتي» بتشديد القاف: تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه، وهي حبته السوداء «باغيًا» طالبًا «متراخيا» متهاونًا فيه.

الإعراب: «**بدت**» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «**فعل**» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل. وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل... إلخ. وفعل مضاف، و«**ذي**» مضاف إليه، وذي مضاف، و«**ود**» مضاف إليه «**فلما**» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله: «تولت» الذي هو جوابه «**تبعتها**» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «**تولت**» فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**وبقت**» مثله «**حاجتي**» حاجة: مفعول به لبقت، وحاجة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**في فؤاديا**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «بقت» السابق «**وحلت**» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**سواد**» مفعول به لحلَّت، وسواد مضاف، و«**القلب**» مضاف إليه «**لا**» نافية تعمل عمل ليس «**أنا**» اسمها «**باغيًا**» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «**سواها**» سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: نافية «**عن حبها**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «متراخيا» الآتي، وحب مضاف، وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه «**متراخيا**» معطوف على قوله: «باغيًا» السابق.

الشاهد فيه: قوله: «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا» وهذا شاذ، وقد تأوَّل النحاة هذا البيت ونحوه ـ كما أشار إليه الشارح العلامة نقلاً عن المصنف ـ بتأويلات كثيرة، أحدها: أن قوله: أنا، ليس اسمًا للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا: «لا أرى باغيًا»، فلما حذف الفعل ـ وهو «أرى» ـ برز الضمير المستتر وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله: «باقيًا» حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير: «لا أنا أرى باغيًا» وجملة الفعل =



واختلف كلامُ المصنِّف في [هذا] البيت(1)، فمرَّة قال: إنه مُؤَوَّل، ومرَّة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ(٢).

الشرط الثاني: ألَّا يتقدَّم خَبَرُها على اسمها، فلا تقول: «لا قائماً رجلٌ».

الشرط الثالث: ألَّا ينتقضَ النَّفيُ بإلَّا، فلا تقول: «لا رجُلٌ إلا أفضَلَ مِن زيدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجبُ رَفْعُه.

ولم يتعرَّض المصنِّف لهذين الشرطين.

= المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول ـ وهو الحال الذي هو قوله: «باغيًا» ـ عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير؛ فإن من سَنَن العربية الاستغناءَ بالمعمول عن العامل كما في الحال السادَّة مسدَّ الخبر المفصِحةِ عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يُرشدك ويتولاك.

(1) قال الأشموني في «شرحه» ١/ ٣٩٨: وتردَّد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في «شرح التسهيل» القياسَ عليه، وتأوّلَهُ في «شرح الكافية».

وقد نص الناظم في «التسهيل» ـ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» ١/ ٢٨٢ ـ على أن رفعَها معرفةً نادرٌ.

(٢) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ هو أبو حيان شارح كتاب «التسهيل» لا ابنُ مالك؛ فإن ابن مالك قال في «التسهيل»: «ورفعها معرفة نادر» فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصُّه: «قال المصنف في الشرح (يريد ابن مالك): وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي:

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغيًا

البيت. وقد حذا المتنبي حذوَ النابغة فقال:

إذَا الجُودُ لَم يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فَلَا الحَمدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا سائغ عندي (والمتكلم هو أبو حيان)، وقد أجاز ابن جني إعمال «لا» في المعرفة، وذكر ذلك في كتاب «التمام». اهـ كلام أبي حيان بحروفه.

وأما «إن» النافيةُ، فمذهَبُ أكثرِ البصريين والفرَّاء أنها لا تعملُ شيئاً، ومذهبُ الكوفيين ـ خَلا الفرَّاء ـ أنها تعمل عمَلَ «ليس» وقال به من البصريين أبو العباس المبرِّد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جِنِّي، واختارَه المصنِّفُ، وزعم أنَّ في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارةً إلى ذلك، وقد وَرَدَ السماعُ به، قال الشاعر: [المنسرح]

ش٨١ ـ إنْ هو مُسْتَولياً عَلَى أَحَدٍ   إلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجانينِ(١)

---

(١) يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبًا إلى قائل معين.

اللغة والرواية: يُروى عَجُزُ هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواها الشارح.

والثانية:

إلا عَلَى حِزبِهِ المَلَاعينِ

والثالثة:

إلا عَلَى حِزبِهِ المَناحِيسِ

«مستوليًا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه: كانت له الولاية على الشيء، وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو مَن ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجِنّ، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: «**إن**» نافية تعمل عمل ليس «**هو**» اسمها «**مستوليًا**» خبرها «**على أحد**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مستوليًا» «**إلا**» أداة استثناء «**على أضعف**» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، و«**أضعف**» مضاف، و«**المجانين**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن هو مستوليًا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: «مستوليًا». وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئًا، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ؛ لوروده في الشعر كثيرًا، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية: «إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيدُ بن جبير رضي الله عنه في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد ـ زيادة على ذلك ـ أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات، كما تختص بها «لا»، فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نصَّ الشارح على هذا ومثَّل له.

ويؤخذ منه أيضًا أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله: «إلا على أضعف... إلخ».

وقال آخر: [الطويل]

ش٨٢ ـ إنِ المَرْءُ مَيْتاً بانْقِضاءِ حَياتِهِ ... وَلكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[١]

وذكر ابن جِنِّي «في المحتَسَبِ»[2] أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قرأ: «إنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِن دونِ الله عِبَاداً أمثالَكُم» [الأعراف: ١٩٤] بنصب العباد.

ولا يُشْتَرَط في اسِمها وخبرِها أنْ يكونا نكرتين، بلْ تعملُ في النَّكرة والمعرفة، فتقول: «إنْ رَجُلٌ قائِماً، [وإنْ زَيْدٌ القائِمَ]، وإنْ زَيْدٌ قائِماً».

عمل (إن) المشبهة بـ(ليس)

- **أكثر البصريين والفراء:** لا تعمل شيئاً
- **الكوفيون خلا الفراء والمبرد وابن السراج وأبا علي الفارسي وابن جني وابن مالك:** تعمل عمل (ليس)

---

(١) وهذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتًا بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغٍ فلم يجد عونًا له، ولا نصيرًا يأخذ بيد وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئًا بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف، والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي: بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله: «فيخذلا» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على يبغى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «إن المرء ميتًا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك.

(2) «المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها» ١/ ٢٧٠. بتحقيق: علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الحليم النجار، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. تصدير: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. جمهورية مصر العربية. وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة. القاهرة: ١٤١٥/ ١٩٩٤.

وأمَّا «لاتَ» فهي «لا» النافيةُ زيدَتْ عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً، ومذهَبُ الجمهور أنها تعملُ عَمَلَ «ليس»، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، لكنِ اختصَّتْ بأنها لا يُذكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً، بل إنما يُذكَر معها أحدُهما، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبرها، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب الحِيْنِ، فحُذِفَ الاسمُ وبقيَ الخبرُ، والتقدير: وَلاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، فالحينُ: اسمُها، وحينَ مناصٍ خبرُها، وقد قُرِئَ شذوذاً: «وَلاتَ حينُ مَناصٍ»(1) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخَبرُ محذوفٌ، والتقدير: وَلاتَ حينُ مناصٍ لهم، أي: ولاتَ حينُ مَناصٍ كائناً لهم، وهذا هو المرادُ بقوله: «وَحَذْفُ ذي الرَّفْع . . . إلى آخرِ البَيْتِ».

وأشار بقوله: «وما لِلاتَ في سوى حينٍ عَمَلْ» إلى ما ذكره سيبويه مِنْ أنَّ «لات» لا تعملُ إلا في الحين، واختلفَ النَّاسُ فيه، فقالَ قومٌ: [المراد] أنها لا تعملُ إلا في لَفْظِ الحينِ، ولا تعملُ فيما رادَفَهُ كالساعة ونحوِها. وقال قومٌ: المراد أنها لا تعملُ إلا في أسماءِ الزمانِ، فتعملُ في لفظ الحين وفيما رادَفَهُ من أسماء الزمان، ومِنْ عملها فيما رادَفَهُ قولُ الشاعر: [الكامل]

ش٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعَةَ مَنْدَمٍ   وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيهِ وَخيمُ(٢)

---

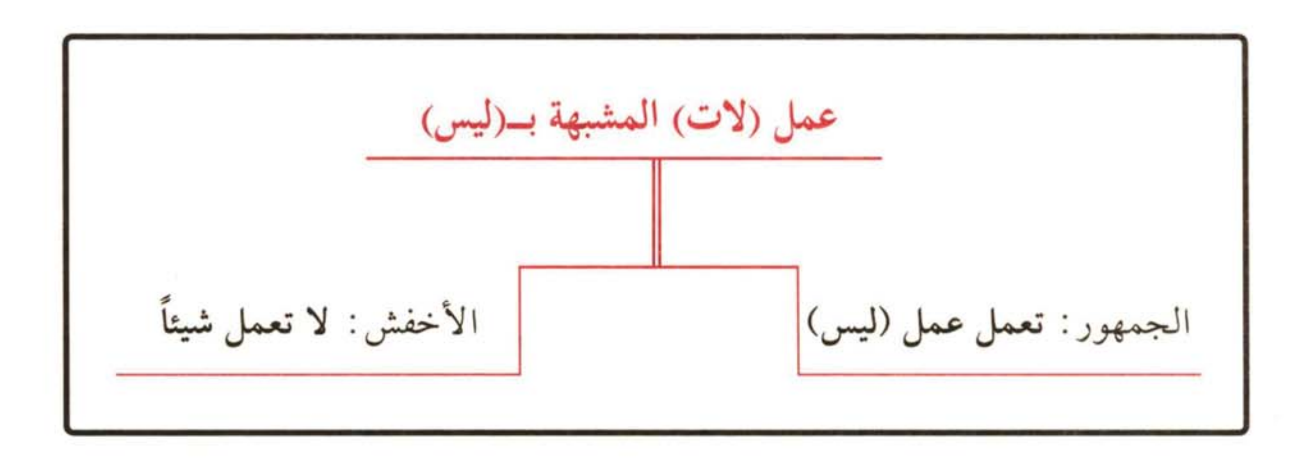
(1) «البحر المحيط» ٧/ ٣٦، وقرأ بها عيسى بن عمر.

(٢) قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيِّئ، ولم يسمُّوه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني، واستشهد الفراء بقوله: «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة، وداع ودعاة، ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع ـ من باب فتح ـ إذا جعله ملهى له وملعبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] «وخيم» أصله أن يقال: وَخُمَ المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «ندم» فعل ماض «**البغاة**» فاعل ندم «**ولات**» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «**ساعة**» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم، لأن وقته قد فات، وساعة مضاف، و«**مندم**» مضاف إليه «**والبغي**» البغي: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «**مرتع**» مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف، ومبتغي من «**مبتغيه**» مضاف إليه، =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين(١)، وَجَزَمَ بالثاني في «التسهيل»(٢)، ومذهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدَها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير: «لاتَ أَرَى حينَ مَناصٍ» وإنْ وُجِدَ مرفوعاً، فهو مبتدأ والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير: «لاتَ حينُ مَناصٍ كائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.



= ومبتغي مضاف، والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله: «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء، فيما نقله عنه جماعة منهم الرَّضي؛ إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان، كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بَسطُه بهذه العُجالة. ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكِّيت في كتاب «الأضداد» وهو:

وَلَتَعرِفَنَّ خَلائِقًا مَشمُولَةً وَلَتَندمَنَّ ولَاتَ سَاعَةَ مَندَمِ

(١) **القولان:**

أولهما: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين.

وثانيهما: أنها لا تعمل إلا في اسم دالٍّ على الحين، أي الزمان، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن.

وقول الناظم: «وما لِلاتَ في سوى حينٍ عَمَلْ» يجوز أن يكون معناه: «وما للات عمل في سوى لفظ حين» فيكون جاريًا على القول الأول، ويحتمل أن يكون معناه: «وما للات عمل في سوى اسم دالٍّ على الحين» فيكون جاريًا على القول الثاني.

(٢) قال الناظم في كتاب «التسهيل» (ص٢٠) ما نصه: «ولات - بالتاء - فتختص بالحين أو مرادفه، مقتصِرًا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة» اهـ. فتجده صرَّح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين، ومرادف الحين: هو كل اسم دل على زمان، نحو: ساعة، ووقت، وأوان، وزمان، وغداة، ولحظة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جريًا على القول الثاني، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في «التسهيل».